مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

2022-07-21
العدد:3658

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

الطلاب الفلسطينيون يحصدون المراتب الأولى في شهادة التعليم الأساسي

- للعام الثاني على التوالي.. نسبة النجاح بمدارس الأونروا في حلب تحقق مستوى قياسيا
- أين الفصائل والأونروا.. صرخة جديدة من أهالي اليرموك
- البدل النقدي للإعفاء من الخدمة الاحتياطية في سوريا.. وعلاقته بجيش التحرير الفلسطيني

آخر التطورات

حققت الطالبة الفلسطينية حلا مؤيّد حديد، المركز الأول على مستوى الجمهورية السوريّة، في نتائج امتحانات التعليم الأساسي الصف التاسع"، وحلا من أبناء مخيّم اليرموك النازحين عنه إلى منطقة دير عطية في منطقة القلمون بريف دمشق

وكانت حقق مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في سوريا، نسب نجاح في الشهادة الإعدادية، بلغ 94.03% للعام الدراسي 2022/2021، حسبما أعلن برنامج التربية والتعليم لدى الوكالة في سوريا.

وبحسب برنامج التربية والتعليم فان نسبة النجاح كانت قياسيّة، إلى جانب نسب التفوّق، حيث حصل 103 طالب وطالبة على مرتبة الشرف، بمجموع درجات أعلى من 3000.

وفي مخيّم درعا، حققت مدرستي القدس وطيطبا نسبة نجاح بلغت 100%، ويأتي تحقيق نسب النجاح العالية في مخيم درعا، بالرغم من أنّ العملية التعليمية في مخيّم درعا تعرّضت لانتكاسات كبيرة، إثر تدمير مدارس "أونروا" جرّاء عمليات القصف التي تعرضت لها خلال السنوات السابقة، ولم يجر إعادة تأهيلها سوى خلال العام الجاري.

بالانتقال إلى حلب بلغت المحصلة الأخيرة لنسبة النجاح في مدارس الأونروا 95,2 % موزعة على ثلاث مدارس وهي يافا وناصر الدين وعكا.

وبحسب برنامج التربية والتعليم التابع للأونروا فإن محصلة النجاح في مدرسة ناصر الدين بلغت 97,9% من عدد المتقدمين، فيما بلغت النسبة في مدرسة يافا 97,4 %، أما النسبة الأقل فكانت من نصيب مدرسة عكا التي بلغت نسبة النجاح فيها 90,4 %.

إلى ذلك حاز العديد من الطلاب والطالبات على درجة التفوق في مدرستي يافا وعكا وحصلوا على أكثر من300 درجة من أصل310 درجات.

وحققت مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في حلب العام الماضي، أعلى نسب نجاح في المنطقة الشماليّة بنسبة تجاوزت 96.%.

واستطاع الطلاب الفلسطينيون خلال سنوات الحرب في سوريا تحقيق نتائج عاليّة خلال دوراتهم الامتحانية، رغم الأوضاع المعيشيّة والأمنية الصعبة، والظروف التعليمية التي فرضتها جائحة "كورونا".

في شأن مختلف أطلق أهالي مخيم اليرموك صرخة ضد تقاعس وكالة الأونروا والفصائل الفلسطينية عن أداء واجبهم، وانتقد أهالي المخيم الإهمال المقصود من قبل وكالة الأونروا لعدم تخديم معظم الأحياء التي وحتى اللحظة لم يتم إزالة الركام من مناطق العروبة والتقدم وبعض الأحياء، كذلك الصرف الصحي الذي لم يخضع للصيانة والترميم فضلاً عن الإنارة والأمور الخدماتية الأخرى.

كما تساءل أهالي المخيم عن دور الفصائل الفلسطينية في هذا الموضوع ولماذا لا تضغط على وكالة الأونروا والجهات المعنية حتى تقوم بواجباتها اتجاه الأهالي.

"لا نريد طروداً غذائية ولا لحوماً ولا اعتصامات و احتفالات"، ملخص ما قاله أحد أهالي المخيم، والذي أضاف "لم تستطيعوا إخراج العفيشة أو جلب قرار يسمح بإعمار البيوت المهدمة، ولم تستطيعوا إرجاع اللجنة المحلية لمخيم اليرموك، فلماذا أنتم هنا، وماذا فعلتم للمخيم إلى الآن"، موجهاً كلامه إلى الفصائل.

وطالب الأهالي تخديم كامل المخيم حتى يتمكنوا من العيش فيه بكرامة، كما طالبوا الفصائل أن تقوم بواجباتها كاملة ولا سيما حمايتهم من بعض "مُستغلي الأزمات" وصون النسيج الفلسطيني بعيداً عن الشعارات التي لا تعمّر بيوت ولا تحرر أراضي.

أما في لبنان فقد أصدرت السفارة السورية، بياناً قالت فيه: أنه يعفى من الخدمة الاحتياطية المقيم خارج أراضي الجمهورية العربية السورية إقامة دائمة لا تقل عن سنة بعد دفع بدل نقدي مقداره خمسة آلاف دولار أمريكي.

كما تابعت السفارة في بيانها حول الوثائق المطلوبة للاستبعاد من الاحتياط، وتضمنت هذه الوثائق جواز السفر أو الهوية أو بيان قيد فردي مصدّق من الخارجية بالإضافة إلى صورة عن دفتر خدمة العلم وبيان حركة مغادرة ودخول مع أرقام الهواتف والعناوين.

وكان هذا البيان قد أثار ردود فعل مختلفة بين مؤيد ومعارض، حيث اعتبر البعض أن غالبية المغتربين قسراً لا يملكون مثل هذا المبلغ، فيما اتهم البعض الآخر الحكومة السورية بأنها تسعى إلى جلب النقد الأجنبي بأي طريقة في ظل الضائقة المالية التي تعيشها البلاد، ولقد نص الدستور السوري للعام 1973 على الخدمة العسكرية الإلزامية للذكور البالغين.

من جانبهم أشار نشطاء أن قرار الإعفاء مقابل البدل المادي يشمل أيضاً جيش التحرير الفلسطيني، وهو ما أثار موجة من الانتقادات كون الفلسطينيين السوريين في الخارج ولا سيما في لبنان ومخيمات الأردن وتركيا يعانون من أزمات ونكبات متتالية تضاف إلى أزمة لجوئهم، ولا يستطيعون تحصيل قوت يومهم، وهذا ما دفع بالبعض إلى توجيه انتقادات لأركان جيش التحرير لإعادة النظر بمثل هذه القرارات والعمل على تقديم تسهيلات للخدمة الاحتياطية، لا التضييق عليهم.